فالذي من الوجود العام البديهي والمهيات معان معلومة الاساسي والخواص فصل
فان الوجودات هويات بسيطة وان حقيقة الوجود ليست معنى جنسيا ولا نوعيا ولا كلا
معلوم اعلم ان الحقايق الوجودية لا يتقوم من جنس وفصل وبيان ذلك بعد ما تقرر
في علم الميزان ان افتقار الجنس الى الفصل ليس في تقومه من حيث هو هو بل في ان
يوجد ويحصل بالفعل فان الفصل كالعلة المفيدة للجنس باعتبار بعض الملاحظات
التفصيلية العقلية هو انه لو كان لحقيقة الوجود جنس وفصل لكان جنسها اما حقيقة
الوجود او جهة اخرى معروضة للوجود فعلى الاول يلزم ان يكون الفصل مفيدا لمعنى
ذات الجنس فكان الفصل المقسم مقوما هقه وعلى الثاني يكون حقيقة الوجود اما الفصل
او شيئا اخر وعلى كلا التقديرين يلزم خرق الفرض كما لا يخفى لان الطبايع المحمولة متحدة
جعلا الوجود مختلفة جعلا المعنى والمفهوم وهذا ليس الامر كذلك وليس يلزم تركب الوجود
الذي لا سبيله اصلا وهو ظاهر واما ما قيل في نفي كون الوجود جنسا من انه لو كان جنسا كان
فصله اما وجودا او غير وجود فان كان وجودا يلزم ان يكون الفصل كالنوع داخلا
عليه الجنس وان كان غير وجود يلزم كون الوجود غير وجود هو سخيف فان فصول الجواهر
البسيطة مثلا جواهر وهي مع ذلك ليست بانواع مندرجة تحت الجوهر بالذات بل انما هي
فصول فقط وكذا فصل الحيوان مثلا داخل عليه الحيوان وليس يلزم من ذلك ان يكون فصل
الحيوان نوعا له وسيجئ كيفية ذلك من ذي قبل انشاء الله تعالى واذا تقرر نفي كون الوجود
جنسا من نفي الخصائص الفصلية عنه فحينئذ البيان المذكور يتبين انتفاء نوعيته وبالجملة

عمومه

عمومه وكليته بانتفاء ما يقع به اختلاف غير فصلي عنه كالخصائص الخارجية من المصنفات
وغيرها فان تلك الامور انما هي اسباب في كون الشيء موجودا بالفعل لا في تقويم محض الذات
وتقريرماهياتها وكما ان النوع لا يحتاج الى الفصل في كونه متصفا بالمعنى الجنسي بل في كونه
حاصلا بالفعل كذلك الشخص لا يحتاج الى الخصوص والمشخص في كونه متصفا بالمعنى الذي هو
النوع بل يحتاج في كونه موجودا اليه وهذا انما يتصور في غير حقيقة الوجود وليس معنى جنسيا
فلو كان لها حقيقة الوجود تتخصص بزيد على ذاته لكان المشخص مخالفا في مهية النوع فتخرج
ان ما هو حقيقة الوجود ليس معنى جنسيا ولا نوعيا ولا كليا من الكليات وكل كلي وان كان
من الثلثة الباقية فهو راجع الى الجنس او النوع كما لا يخفى فظهر ان الوجودات هويات عينية
وتشخصات بذواتها من غير ان توصف بالجنسية والنوعية والكلية والجزئية بمعنى كونها
مندرجة تحت نوع او جنس او بمعنى كونها متشخصة بامر زايد على ذاتها بل انما هي متميزة
بذواتها لا بامر فصلي او عرضي اذ لا جنس لها ولا فصل لها فلا حد لها فلا برهان عليها لانتفاء ما
في الحدود كما مر ته الاشارة فالعلم بها اما ان يكون بالمشاهدة الحضورية او الاستدلال
عليها بآثارها ولوازمها فلا تعرف بها الا معرفة ضعيفة فصل في ان حقيقة الوجود
لا سبب لها بوجه من الوجوه اذ لا ظنك متن يتفطن ما تلوناه عليك بان الوجود
لا يمكن تاليف حقيقته من حيث هي من كثرة عينية خارجية او ذهنية فعلية او عقلية
تحليلية البتة اذا نظرت الى ما يتالف جوهر الذات منه ومن غيره وجدت
الذات في سخفها وجوهرها مفتقرة اليهما وان لم يكن على انها الاثر الصادر منهما

Copyright © King Saud University